

شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامّة)
"شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة
الزور الشمالية المرحلة الأولى ش.م.ك. (عامّة) سابقاً"

**البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018**



الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مجلس الإدارة
5 - 3	تقرير مراقب الحسابات المستقل
6	بيان المركز المالي
7	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
8	بيان التغيرات في حقوق الملكية
9	بيان التدفقات النقدية
35 - 10	إيضاحات حول البيانات المالية

شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى ش.م.ك. (عامّة)
تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

السادة / المساهمون المحترمون

يسرنا أن نقدم لكم، نيابة عن مجلس إدارة الشركة، تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

1. الأداء التشغيلي

إن شركة شمال الزور الأولى ش.م.ك. هي الشركة المالكة لمحطة الطاقة والماء والتي تعرف بمحطة الزور الشمالية – المرحلة الأولى.

إن الخدمة الرئيسية التي تقدمها الشركة بموجب اتفاقية تحويل الطاقة وشراء الماء هي توفير إنتاج محطة الطاقة والماء بشكل حصري للمشتري وهو وزارة الكهرباء والماء، وستحصل الشركة على دفعات مقابل السعة الإنتاجية وفقاً لصافي السعة الإنتاجية المحددة. كما أن الخدمة الثانوية التي تقدمها الشركة هي بيع الطاقة الكهربائية المولدة وتحمية الماء لمدة 40 سنة (استناداً إلى التعليمات الصادرة عن الوزارة).

إن الشركة مملوكة بواقع 60% من قبل شركات كويتية عامة وهي عبارة عن 5% للهيئة العامة للاستثمار و5% للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية و50% لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. أما الحصة المتبقية البالغة 40%، يمتلكها تحالف شركات من القطاع الخاص يتضمّن كل من شركة "إنجي" الفرنسية بنحو 17.5% وشركة "سوميتومو كوربوريشن" اليابانية بنحو 17.5% وشركة عبد الله حمد الصقر وإخوانه بنحو 5%.

وتولى أعمال التشغيل والصيانة للمحطة مقاول حصري من الباطن، وهو شركة إي زد أن أو اند أم (شركة أو اند أم)، والذي تولى مسؤولية تشغيل وصيانة المحطة اعتباراً من تاريخ التشغيل التجاري للمحطة في 26 نوفمبر 2016.

خلال عام 2018، أتمت المحطة عامها التعاقدى الثاني من التشغيل التجاري الذي بدأ في 26 نوفمبر 2017 حتى 26 نوفمبر 2018. وحققت المحطة توقعات الأداء الفني من حيث توفير السعة الإنتاجية وتوليد الكهرباء وتحمية الماء.

جاري حل المشاكل الفنية التي تم اكتشافها عند التشغيل الأولي للمحطة وذلك من خلال عملية ضمان عقد التصميم والتوريد والتشييد. وتنتهي صلاحية هذا الضمان في نوفمبر 2018 ولكن يتم تمديده لعدد قليل من الوحدات الرئيسية بالمحطة.

2. الأداء المالي

حققت الشركة صافي ربح بمبلغ 12 مليون دينار كويتي قبل التحويل إلى الاحتياطات.

لا توجد توزيعات مقترحة.

3. الحوكمة

إن الشركة لديها مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء. وعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال عام 2018. ولم يحصل أي من أعضاء مجلس الإدارة على مكافأة من الشركة خلال السنة.

تم تكليف الرئيس التنفيذي والمدير المالي بمهام الإدارة اليومية للشركة.

4. أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة هم:

المهندس / يوسف محمد علي الهاجري – رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبد الله الجابر الأحمد الصباح

دكتور / ديفيد بارلو

السيد / إيريك ماكا (حل محله السيد/ كونتين ديس كرسونيرس في شهر سبتمبر)
السيد / بول فرين – المدير المالي

5. تعيين مراقب حسابات

تم تدقيق البيانات المالية من قبل مكتب كبي بي ام جي صافي المطوع وشركاه، الذي انتهت مهمته ويجوز إعادة تعيينه مرة أخرى كونه مؤهلاً لذلك.

6. الخطط المستقبلية

خلال عام 2019، سيتم بيع الحصص المملوكة حالياً لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى المواطنين الكويتيين. وستواصل الشركة بالتعاون مع شركة أو أند إم مسؤولية تشغيل المحطة لصالح الكويت بكفاءة مع التركيز على صحة وسلامة موظفينا والحد من أثر المحطة على البيئة.

توقيع:
يوسف محمد علي الهاجري

رئيس مجلس إدارة شركة شمال الزور الأولى ش.م.ك.

18 فبراير 2019

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين
شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامّة)
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامّة) ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2018، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأي.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من قبل مراقب حسابات آخر الذي عبر في 13 فبراير 2018 عن رأي غير متحفظ على تلك البيانات المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة الوارد في التقرير السنوي للشركة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها. إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ. عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعترض الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك. المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

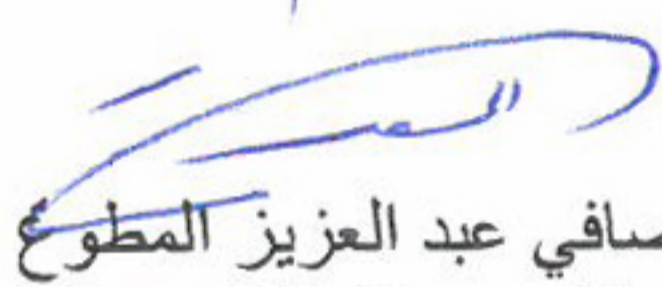
كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة. برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للشركة. لم يرد لعلنا أية مخالفات، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

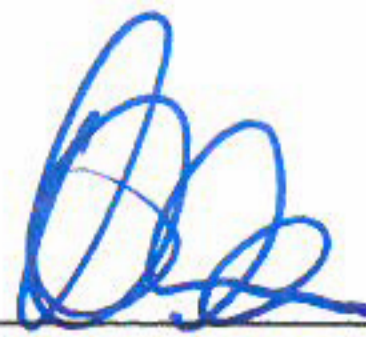


صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

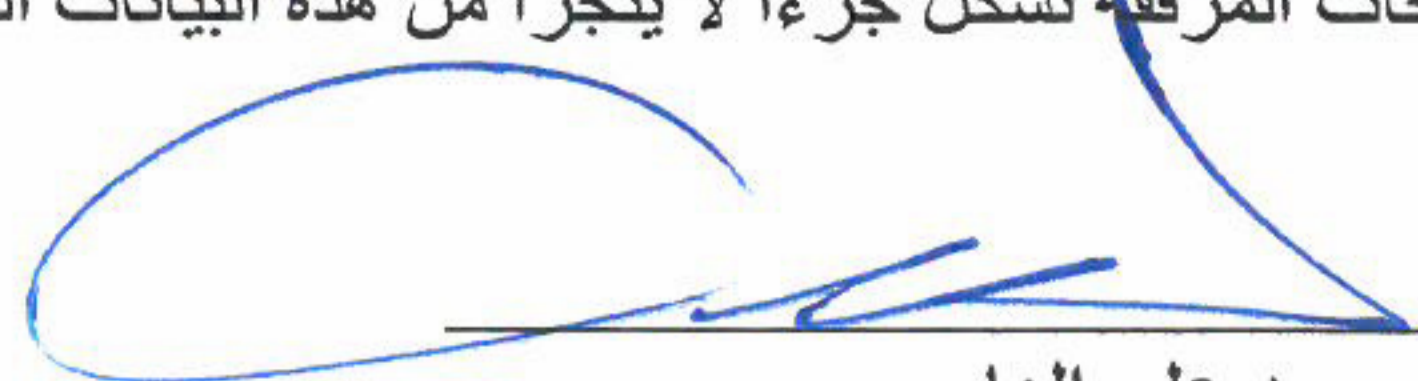
الكويت في 21 مارس 2019

2017	2018	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
30,400,748	45,853,198	4	نقد وأرصدة لدى البنوك
17,992,097	10,830,698	5	مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
219,414	35,218	9	مستحق من أطراف ذات صلة
10,171,603	11,027,221	6	مدينو تأجير تمويلي
58,783,862	67,746,335		
			الموجودات غير المتداولة
489,391,262	480,042,573	6	مدينو تأجير تمويلي
99,620	424,641	7	ممتلكات وآلات ومعدات
489,490,882	480,467,214		
548,274,744	548,213,549		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
			المطلوبات المتداولة
7,727,325	5,514,140	8	دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
4,395,007	4,898,277	9	مستحق إلى أطراف ذات صلة
11,897,457	1,4621,995	10	قروض لأجل
10,301,753	6,564,374	19	المطلوبات المالية المشتقة
34,321,542	31,598,786		
			المطلوبات غير المتداولة
32,160	38,762		مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
388,062,342	374,771,336	10	قروض لأجل
69,568,572	55,301,618	19	المطلوبات المالية المشتقة
457,663,074	430,111,716		
491,984,616	461,710,502		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
110,000,000	110,000,000	11	رأس المال
2,215,095	3,421,438	12	احتياطي إجباري
2,215,095	-	13	احتياطي اختياري
17,638,518	30,710,698		أرباح مرحلة
2,927,052	3,228,895		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
(78,705,632)	(60,857,984)		احتياطي التحوط
56,290,128	86,503,047		إجمالي حقوق الملكية
548,274,744	548,213,549		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.



أندريو بول فرين
الرئيس التنفيذي



م / يوسف محمد علي الهاجري
رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
46,199,813	51,180,829	14	الإيرادات من عقود مع العملاء
(14,078,618)	(14,242,235)	15 و 9	تكاليف تشغيل
32,121,195	36,938,594		مُجمل الربح
646,290	762,167		إيرادات أخرى
(12,051,890)	(23,259,020)		تكاليف تمويل
(778,647)	(761,127)		تكاليف موظفين ومصاريف ذات صلة
(1,594,099)	(1,465,166)		مصاريف عمومية وإدارية
(160,000)	80,058	18	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
18,182,849	12,295,506		الربح قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة
(163,646)	(110,660)	16	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(183,412)	(121,418)	17	الزكاة
17,835,791	12,063,428		ربح السنة
			الدخل الشامل الآخر:
			بنود قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:
(187,291)	301,843		ربح / (خسارة) ترجمة عملات أجنبية
(382,129)	17,847,648	19	التغير في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية
(569,420)	18,149,491		الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى
17,266,371	30,212,919		إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

شركة شمال الزور الاولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة)

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	احتياطي ترجمة		أرباح مرحلة		احتياطي اختياري		احتياطي إجباري		رأس المال
الإجمالي	احتياطي تحوط	عملات أجنبية	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
39,023,757	(78,323,503)	3,114,343	3,369,885	431,516	431,516	110,000,000			
17,266,371	(382,129)	(187,291)	17,835,791	-	-	-			
-	-	-	(3,567,158)	1,783,579	1,783,579	-			
56,290,128	(78,705,632)	2,927,052	17,638,518	2,215,095	2,215,095	110,000,000			
30,212,919	17,847,648	301,843	12,063,428	-	-	-			
-	-	-	2,215,095	(2,215,095)	-	-			
-	-	-	(1,206,343)	-	1,206,343	-			
86,503,047	(60,857,984)	3,228,895	30,710,698	-	3,421,438	110,000,000			

الرصيد كما في 1 يناير 2017
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى المساهمين
المحول إلى الاحتياطيات
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى المساهمين
المحول من الاحتياطي الاختياري
المحول إلى احتياطي
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

2017	2018	إيضاح
دينار كويتي	دينار كويتي	
18,182,849	12,295,506	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		الربح قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة
		تعديلات:
24,913	61,859	7 الاستهلاك
12,051,890	23,259,020	تكاليف التمويل
160,000	(80,058)	18 مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(9,876,369)	6,881,371	مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
-	184,196	مستحق من أطراف ذات صلة
12,136,399	8,493,071	6 مدينو تأجير تمويلي
(15,423,976)	(2,460,185)	دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
222,473	503,270	المستحق إلى أطراف ذات صلة
27,497	19,756	مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
(29,309)	(13,154)	المدفوع من مكافأة نهاية خدمة الموظفين
17,476,367	49,144,652	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(124,372)	(385,430)	7 شراء ممتلكات وآلات ومعدات
-	72	المحصل من بيع ممتلكات وآلات ومعدات
3,586,549	-	النقص في ودائع لأجل
3,462,177	(385,358)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
3,204,903	(10,566,468)	10 قروض لأجل
(13,104,278)	(23,244,098)	المدفوع من تكاليف التمويل
(9,899,375)	(33,810,566)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(187,291)	503,722	الزيادة / (النقص) في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية
10,851,878	15,452,450	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
		النقد والنقد المعادل
19,548,870	30,400,748	في بداية السنة
30,400,748	45,853,198	4 في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

إن شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى ش.م.ك.ع ("الشركة") هي شركة مساهمة كويتية تأسست في 19 أغسطس 2013 بموجب رخصة تجارية رقم 349479 مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 23 أكتوبر 2013.

تم انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية لمساهمي للشركة في 13 فبراير 2019، حيث تم الموافقة تغيير اسم ("الشركة") من علي شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى ش.م.ك.ع ("الشركة") إلي شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامّة). تم الانتهاء من الإجراءات القانونية لإحداث التغيير في اسم الشركة في 10 مارس 2019.

إن العنوان المُسجل لمكتب الشركة هو الطابق السادس، برج مزايا 2، شارع خالد بن الوليد، قطعة رقم 3، مدينة الكويت، دولة الكويت.

إن الشركة هي شركة تابعة لشركة الزور الشمالية الأولى القابضة ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") حيث أن لديها القدرة على توجيه أنشطة الشركة ذات الصلة كما أنها تتعرض لعوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة ولديها القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة للتأثير على حجم عائداتها.

في ديسمبر 2013، أبرمت شركة شمال الزور ترتيبات تعاقدية لبناء وتشغيل وتحويل ("الترتيبات") مع وزارة الكهرباء والماء لتطوير وتمويل وشراء وإنشاء واختبار وتشغيل محطة توليد طاقة كهربائية وتحلية المياه بسعة إنتاجية مقدارها 1,500 ميغا وات من الطاقة وتحلية مياه بسعة مقدارها 102 إلى 107 مليون جالون يومياً ("المحطة") بالإضافة إلى البنية التحتية والمرافق المتعلقة بها وذلك لمدة 40 سنة بشمال الزور، الكويت. ستقوم وزارة الكهرباء والماء ("المشتري") بشراء إنتاج المحطة بالكامل على مدار 40 سنة وفقاً لاتفاقية شراء المياه وتحويل الطاقة. وتم تشغيل المحطة بتاريخ 26 نوفمبر 2016.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي كما يلي:

1. تطوير وتمويل وتصميم وهندسة وتقديم الخدمات وبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة كهرباء وتوليد الطاقة ومحطة للمياه بما فيها تكرير وتحليه المياه والمرافق المشتركة بما فيها القيام بكافة الأعمال المتعلقة أو الملحقة بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاطها.
2. القيام بكافة الأعمال الخاصة بالبناء المطلوبة لمباشرة الشركة لنشاطها بما في ذلك إنشاء وشراء واستئجار المباني والأراضي والتجهيزات والمخازن اللازمة لتحقيق أغراض الشركة وكافة أنواع المرافق الخاصة بذلك.
3. القيام بكافة أعمال توليد وإنتاج وتحويل وإجراء وتطوير وبيع الكهرباء والمياه أو أي منتج متعلق بأي من تلك الأعمال داخل وخارج دولة الكويت.
4. القيام بأعمال التنظيف الكيميائي وأعمال الغسل بالزيت الحار والتطهير لجميع أنواع المبادلات الحرارية والقيام بجميع الأعمال الكهربائية والمدنية اللازمة لكافة أعمال قطاع الكهرباء (محطات القوى - مشاريع الأنابيب والكهرباء لوحداث تقطير وتحليه المياه والبتروكيماويات) والقيام بجميع أعمال الصيانة بما في ذلك الأعمال الخاصة بتوليد طاقة كهرباء والمياه والتمديدات وتركيبات محطات التقوية وتركيب جميع العوازل.
5. استيراد وتركيب الأجهزة بمواقع الكهرباء والماء والخاصة برصد وقياس الملوثات بالهواء واستخدام العمالة المتخصصة في أعمال مكافحة التلوث الخاص بالبيئة المحيطة بمجال الكهرباء والماء.
6. شراء كافة المواد والآلات وكافة المنقولات والأجهزة اللازمة لقيام الشركة بأغراضها وصيانتها بكافة الطرق الحديثة الممكنة واستيراد المواد الأولية والأجهزة والمعدات والأدوات اللازمة لأغراض الشركة.
7. توريد وتركيب معدات الأمن والسلامة الخاصة بأغراض الشركة.

8. استيراد كافة المعدات اللازمة لتنفيذ أغراضها ومنها على سبيل المثال لا الحصر تركيب وإمداد وصيانة كافة أنواع كابلات الطاقة والكابلات الكهربائية ومضخات المياه والأجهزة والمعدات المتعلقة بنشاط الشركة.
9. تسجيل براءات الاختراع التي تتعلق بشكل مباشر بأنشطة الشركة.
10. إجراء البحوث الفنية المتعلقة بأعمال الشركة بغرض تحسين وتطوير خدمات الشركة وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص داخل الدولة الكويت وخارجها.
11. المساهمة المباشرة بوضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع المتعلقة بأغراض الشركة بنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) أو الأنظمة المشابهة الأخرى بما فيها تلك المشار إليها في القانون رقم 39 لسنة 2010 (وتعديلاته) وإدارة المرافق التي ستنشأ وفقاً لذلك.
12. استثمار أموال الشركة في الأغراض وبالنسب التي يحددها مجلس الإدارة.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة.

يجوز للشركة أن تشترك في دراسة أو تمويل أو تنفيذ أي مشروع من المشروعات التي يتم طرحها وفقاً للقانون رقم 39 لسنة 2010 (وتعديلاته) بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

ووفقاً لاتفاقية شراء المياه وتحويل الطاقة المبرمة بين شركة شمال الزور ووزارة الكهرباء والماء بتاريخ 12 ديسمبر 2013، تلتزم شركة شمال الزور بإنتاج الكهرباء وتحلية المياه باستخدام المحطة كما تنص على أن وزارة الكهرباء والماء لها القدرة على تقييد إمكانية انتفاع أي طرف آخر بالمنافع الاقتصادية للمحطة. وكذلك تحدد الاتفاقية شروط الدفعات المستلمة مقابل الطاقة الإنتاجية والإنتاج الفعلي. وعليه، فإن هذا الترتيب يُنقل الحق في استخدام المحطة ويتم تصنيفه كعقد إيجار تمويلي وفقاً لتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 4 على اعتبار أن شركة شمال الزور هي الطرف المؤجر.

لقد تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة بتاريخ 18 فبراير 2019 وتخضع لموافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية.

2. أساس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، والقرار الوزاري رقم 18 لسنة 1990.

وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2018 على البيانات المالية المدققة للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

هذه هي أول مجموعة من البيانات المالية السنوية للشركة التي تم فيها تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود مع العملاء والمعايير الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية. إن التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة مبينة في إيضاح 2 (هـ).

ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة المطفأة، فيما عدا الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ج) عملة التعامل والعرض

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي. إن عملة التعامل للشركة ليست هي عملة الدولة مقر الشركة حيث أن غالبية معاملات الشركة مقومة بالدولار الأمريكي. جميع المعلومات المالية معروضة بالدينار الكويتي ومقربة إلى أقرب ألف. تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي بغرض تقديمها إلى وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.

د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة القيام بأحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الموضح عنها للموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

لقد تم عمل التقديرات والافتراضات المرتبطة بها على أساس الخبرة السابقة بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى، والتي يعتقد أن تكون معقولة وفقاً للظروف، وأن توفر نتائجها أساساً لعمل الأحكام حول القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة. يتم إدراج التعديلات على السياسات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تعديل تلك التقديرات إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة التعديل وأي فترات مستقبلية إذا كان ذلك التعديل يؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

تم التوضيح في إيضاح 3 (م) معلومات حول التقديرات غير المؤكدة والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ التي تم تسجيلها بها في البيانات المالية.

هـ) التغييرات في السياسات المحاسبية

قامت الشركة بتطبيق المعايير الجديدة التالية والتعديلات على المعايير التي تسري للسنة الحالية:

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية في يوليو 2014 والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وجميع النسخ السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يشتمل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على جميع الجوانب الثلاثة لمشروع المحاسبة عن الأدوات المالية وهي التصنيف والقياس والانخفاض في القيمة ومحاسبة التحوط. يسري مفعول المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق المتطلبات بصورة عامة بأثر مستقبلي مع بعض الاستثناءات المحدودة.

على النحو المسموح به في الأحكام الانتقالية للمعيار، اختارت الشركة عدم تعديل معلومات المقارنة لسنة 2017.

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية – باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات – استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 (المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والمتاحة للبيع، والمحتفظ بها حتى الاستحقاق، والمدرجة بالتكلفة المطفأة) بما يلي:

- (1) أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- (2) أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد؛

- (3) أدوات ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد؛ و
- (4) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

كذلك سوف يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 للمنشآت بالاستمرار في تصنيف الأدوات المؤهلة لتصنيفها بالتكلفة المطفأة أو الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بشكل لا رجعة فيه، إذا كان القيام بذلك سوف يؤدي إلى استبعاد حالات عدم التطابق المحاسبي أو تقليلها بشكل ملحوظ. يمكن أن يتم تصنيف أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة بشكل لا رجعة فيه على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر لاحقاً إلى بيان الدخل.

سوف تكون المحاسبة عن المطلوبات المالية إلى حد كبير بنفس ما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناشئة عن مخاطر الائتمان لدى المنشأة التي تتعلق بالمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم عرض هذه الحركة في الدخل الشامل الآخر بدون إعادة تصنيف لاحق إلى بيان الأرباح أو الخسائر ما لم تنشأ حالة عدم تطابق محاسبي.

انخفاض قيمة الموجودات المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وموجودات العقود واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولكن لا تنطبق على الاستثمارات في حقوق الملكية. طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان في وقت سابق مما هو منصوص عليه في معيار المحاسبة الدولي 39.

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لم ينتج عنه أي تأثير مادي على البيانات المالية للشركة في تاريخ الانتقال.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 – إيرادات من عقود مع العملاء

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل معيار المحاسبة الدولي 11 عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 الإيرادات والتفسيرات ذات الصلة، وينطبق على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، مع بعض الاستثناءات المحدودة. يضع المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً مكوناً من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويتطلب الاعتراف بالإيرادات بمبلغ يعكس المقابل المتوقع أن تحصل عليه منشأة معينة مقابل نقل البضائع أو تقديم الخدمات إلى العميل.

يتطلب المعيار من الشركات استخدام التقديرات، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود المبرمة مع عملائها. كما يحدد المعيار المعالجة المحاسبية المتعلقة بالتكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المباشرة المرتبطة بتنفيذ العقد. إضافة إلى ذلك، فإن المعيار يتطلب وجود إفصاحات أكثر شمولاً.

قامت الشركة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 باستخدام طريقة الأثر التراكمي، مع الاعتراف بتأثير تطبيق هذا المعيار في تاريخ التطبيق المبدئي، أي 1 يناير 2018.

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 لم ينتج عنه أي تأثير مادي على البيانات المالية للشركة في تاريخ الانتقال.

معايير أخرى

فيما يلي أدناه بعض التحسينات والتعديلات الطفيفة الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية والتي يسري مفعولها على الفترات المحاسبية السنوية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2018:

- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2014 – 2016 – معايير مختلفة؛
- ومبادرة الإفصاح (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7).

لم يكن لتلك التحسينات والتعديلات أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للشركة.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية على النحو المفصّل عنه في إيضاح 2 (هـ) أعلاه:

(أ) الأدوات المالية

إن الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه وجود أصل مالي لشركة واحدة، والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى.

(i) الموجودات المالية

التحقق المبدئي والقياس

عند التحقق المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كموجودات تم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند التحقق المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ونموذج أعمال الشركة الخاص بإدارتها للموجودات المالية. باستثناء الودائع وأرصدة المستحق من أطراف ذات صلة التي لا تتضمن عنصر تمويل جوهري أو تلك التي طبقت من أجلها الشركة الوسائل العملية، فإن الشركة تقوم مبدئيًا بقياس الأصل المالي وفقًا لقيمه العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة في حال لم يتم إدراج الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ولغرض تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يتطلب تحقيق تدفقات نقدية تقتصر على مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منه فقط. يُشار إلى هذا التقييم باسم "اختبار معايير مدفوعات المبلغ الأصلي وفوائده فقط" ويتم إجراؤه على مستوى الأداة.

يتم الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن الإطار الزمني المحدد أو العرف السائد في السوق (المتاجرة بالطريقة النظامية) في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتم تصنيف الموجودات المالية إلى أربع فئات:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مع إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المترجمة (أدوات الدين)
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بدون إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المترجمة عند الاستبعاد (أدوات حقوق الملكية)؛
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء كلا الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة، والتي تقتصر فقط على مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منه.

يتم لاحقًا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وهي معرضة للانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر ضمن الأرباح أو الخسائر عندما يتم استبعاد الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشمل الموجودات المالية للشركة المدرجة بالتكلفة المطفأة على المبالغ المستحقة من الأطراف ذات الصلة والمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى والأرصدة لدى البنوك.

(أ) تقييم نموذج الأعمال

تحدد الشركة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى من المحافظ المجمعمة ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "السيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للشركة، لن تغير الشركة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

(ب) اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأصلي وفوائده فقط

كخطوة ثانية من إجراء التصنيف، تقوم الشركة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كان يستوفي اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأصلي وفوائده فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأصلي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك مدفوعات للمبلغ الأصلي أو إطفاء العلاوة / الخصم).

وتكون العناصر الأكثر جوهرية للربح ضمن أي ترتيب للإقراض متمثلة في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء التقييم المرتبط باختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأصلي وفوائده، تقوم الشركة بالافتراضات وتأخذ في اعتبارها العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الفائدة عن هذا الأصل.

على النقيض، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تنص على ما هو أكثر من مستوى الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ القائم منه. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

علاوة على ذلك، فإن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بمقدار خسائر الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالإيرادات الناتج من القروض والسلف والأرباح والخسائر الناتجة من صرف العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة نتيجة الاستبعاد ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات الدين)

تقوم الشركة بقياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حال تحقق كلا الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات؛
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة، بحيث تقتصر فقط على مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منه.

بالنسبة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وإعادة تقييم العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة أو حالات العكس في بيان الأرباح أو الخسائر ويتم احتسابها بنفس طريقة احتساب الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم الاعتراف بباقي تغيرات القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد، يتم الاعتراف بالتغيرات المترابطة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر. لا تمتلك الشركة أي أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر (أدوات حقوق الملكية)

عند التحقق المبدئي، قد تختار الشركة تصنيف استثماراتها في حقوق الملكية بشكل لا رجعة فيه كأدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32/الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تحويل الأرباح والخسائر من هذه الموجودات المالية إلى الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيرادات أخرى في بيان الأرباح أو الخسائر عند ثبوت الحق في استلام الدفعة باستثناء استفادة الشركة من هذه الإيرادات كاسترداد لجزء من تكلفة الأصل المالي، وفي هذه الحالة يتم تسجيل تلك الأرباح ضمن الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. لا تمتلك الشركة أي أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تشمل الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والموجودات المالية المصنفة عند التحقق المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر أو الموجودات المالية المطلوب قياسها بالقيمة العادلة بصورة إلزامية. يتم تصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها للمتاجرة في حال تم شراؤها لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. كما يتم تصنيف المشتقات، بما في ذلك المشتقات الضمنية المنفصلة، كمحتفظ بها للمتاجرة ما لم تصنف كأدوات تحوط فعلية. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التي لا تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة يتم تصنيفها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بصرف النظر عن نموذج الأعمال.

بغض النظر عن معايير تصنيف أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، على النحو الموضح أعلاه، يجوز تصنيف أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند التحقق المبدئي، إذا كان القيام بذلك سوف يؤدي إلى استبعاد حالات عدم التطابق المحاسبي أو تقليلها بشكل ملحوظ.

يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة مع صافي التغييرات في القيمة العادلة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر. لا تمتلك الشركة أي موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الاستبعاد

يتم استبعاد الأصل المالي (أو، حيثما يقتضي الأمر، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) بصورة أساسية (أي استبعادها من بيان المركز المالي للشركة) عندما:

- ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل،
- تقوم الشركة بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" وإما أن (أ) تقوم الشركة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم الشركة بالتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكن قامت بنقل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تدخل في ترتيبات القبض والدفع، تقوم بتقييم ما إذا كانت ما زالت تحتفظ بمزايا ومخاطر الملكية، وإلى أي مدى ذلك. إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو قامت بنقل السيطرة على الأصل، تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل المحول بمقدار استمرار مشاركتها في هذا الأصل.

في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضاً بالاعتراف بالالتزام المرتبط. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها الشركة. يتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المادي الذي قد يتعين على الشركة سداؤه، أيهما أقل.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بتسجيل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها مخصومة بتقريب معدل الفائدة الفعلي الأصلي. إن التدفقات النقدية المتوقعة تتضمن التدفقات النقدية الناتجة من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى التي تعد جزءاً لا يتجزأ من البنود التعاقدية.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مرحلتين. بالنسبة للانكشافات الائتمانية التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تكوين مخصصات مقابل خسائر الائتمان المتوقعة التي تنشأ عن حالات التعثر التي يمكن أن تحدث خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً). بالنسبة للانكشافات الائتمانية التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، من المطلوب اتخاذ مخصص خسائر مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار الفترة المتبقية من التعرض بصرف النظر عن توقيت التعثر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة).

قامت الشركة بوضع سياسة لإجراء تقييم في نهاية كل فترة مالية حول ما إذا كانت هناك ارتفاع في مخاطر الائتمان بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي وذلك عن طريق دراسة التغير في مخاطر التعثر الذي يحدث على مدى الفترة المتبقية من عمر الأداة المالية.

(ii) المطلوبات المالية

الاعتراف والقياس المبدئي

يتم تصنيف المطلوبات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو قروض أو أرصدة دائنة أو كمشتقات مصنفة كأدوات تحوط في عملية تحوط فعلي، كما يقتضي الأمر.

يتم الاعتراف بكافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والأرصدة الدائنة، يتم الاعتراف بها بالصافي بعد خصم تكاليف المعاملات العائدة إليها مباشرة. إن المطلوبات المالية لدى الشركة تتضمن القروض لأجل والمبالغ المستحقة إلى الأطراف ذات الصلة والدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى والمستحقات والمطلوبات الأخرى.

القياس اللاحق

فيما يلي توضيح لقياس المطلوبات المالية على حسب تصنيفها: مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تشمل المطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية المصنفة عند الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تصنف المطلوبات المالية كمحتفظ بها للمتاجرة في حال تم تكبدها لغرض إعادة الشراء على المدى القريب. كما تشمل هذه الفئة الأدوات المالية المشتقة التي تبرمها الشركة والتي لا تصنف كأدوات تحوط في علاقات تحوط حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

كما تصنف المشتقات الضمنية المنفصلة كمحتفظ بها للمتاجرة ما لم تصنف كأدوات تحوط فعلية.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الأرباح أو الخسائر.

إن المطلوبات المالية المصنفة عند الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تصنيفها في تاريخ الاعتراف المبدئي فقط إذا تم استيفاء المعايير الواردة المعيار الدولي للتقارير المالية 9. لم تصنف الشركة أي مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الاستبعاد

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي واعتراف بالالتزام جديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر.

(iii) مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها، تكون هناك نية إما للتسوية على أساس الصافي أو لبيع الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

تدرج مشتقات الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة كما في تاريخ العقود المشتقة ويُعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة على ما إذا تم تصنيف الأداة المشتقة كأداة تحوط، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يتم تحديد طبيعة البنود التي يتم التحوط بها. تحدد الشركة مشتقات أدواتها المالية كأدوات تحوط ضد خطر محدد يتعلق بأحد الموجودات أو المطلوبات.

توثق الشركة، عند بدء تنفيذ المعاملة، العلاقة بين أدوات التحوط وبنوده بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء معاملات التحوط المختلفة. كما توثق الشركة تقييمها، عند بدء التحوط وعلى أساس مستمر، حول ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التحوط ذات تأثير فعال في معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المحوطة.

يتم تصنيف القيمة العادلة الكاملة لأدوات التحوط المشتقة كأصل أو التزام غير متداول عندما تكون فترة الاستحقاق المتبقية للبنود المحوطة تزيد عن 12 شهراً وكأصل أو التزام متداول عندما تكون فترة الاستحقاق المتبقية للبنود المحوطة أقل من 12 شهراً.

يتم إدراج الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات والمصنفة كأدوات تحوط ومؤهلة لتحوطات التدفقات النقدية في الدخل الشامل الآخر وتسجل بشكل متراكم في حقوق الملكية. يتم إدراج أي أرباح أو خسائر متعلقة بالجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر مباشرة. يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة في حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المحوطة على الإيرادات.

عندما يتم بيع أو تنتهي صلاحية أداة التحوط أو عندما لا يتوافق التحوط مع معايير المحاسبة عن أدوات التحوط، فإنه يتم الإبقاء على أية أرباح أو خسائر متراكمة مدرجة في الدخل الشامل الآخر في ذلك الوقت، ضمن حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها عندما تدرج المعاملة المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. عندما لا يكون من المحتمل إتمام معاملة متوقعة، فإنه يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة في الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

إن القيمة العادلة للمشتقات تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة من هذه المشتقات التي يتم قياسها حسب السوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

المشتقات الضمنية

إن المشتقات الضمنية هي مكون من مكونات أداة مالية مركبة والتي تتضمن كذلك عقداً أصلياً بخلاف المشتقات – ويكون لهذه الأداة المالية بعض التدفقات النقدية التي تتغير بصورة مماثلة للمشتقات كما لو كانت المشتقات مستقلة بذاتها. تنطبق هذه الحالة بشكل رئيسي على عقود شراء أو بيع الأصول غير المالية التي يتم تعديل أسعارها وفقاً لمؤشر الأسعار أو سعر صرف العملات الأجنبية أو سعر أصل ما بخلاف تلك المتضمنة في العقد.

يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها كمشتقات فقط في الحالات الآتية:

- ألا تكون الخصائص الاقتصادية ومخاطر المشتقات الضمنية مرتبطة بشكل كبير بالخصائص الاقتصادية ومخاطر العقد الأصلي؛
- وجود أداة منفصلة لها نفس شروط المشتقات الضمنية التي تفي بشروط تعريف المشتقات؛ و
- أنه لم يتم قياس الأداة المالية المركبة بالقيمة العادلة وأن التغيرات في القيمة العادلة قد تم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة (لا يتم فصل المشتقات الضمنية في أصل أو التزام مالي تمت المحاسبة عنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة).

في جميع الحالات الأخرى، يتم المحاسبة عن المشتقات الضمنية بما يتوافق مع السياسة المحاسبية المتعلقة بالعقد بأكمله.

ب) ممتلكات وآلات ومعدات

يتم قياس الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة.

يتم إدراج الممتلكات قيد الإنشاء بالتكلفة ويتم تحويلها لاحقاً لموجودات عندما تصبح متاحة للاستخدام وتُسجل بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة الناتجة عن الانخفاض في القيمة. إن تكلفة بند الممتلكات تتضمن تكاليف القروض وكافة التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتجهيز الأصل لاستخدامه المزمع. يتم احتساب الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والآلات والمعدات للفترة الحالية وفترة المقارنة على أساس طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

العمر الإنتاجي	أثاث وتركيبات
3	مركبات
3	أجهزة كمبيوتر
3	آلات ومعدات
مدة غير منتهية وفقاً لاتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه	

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات، وتعديلها إذا لزم الأمر، في تاريخ كل بيان مالي. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات في تاريخ كل بيان مالي من أجل تحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، تُدرج خسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات عند إتمام بيعها.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من بيع الموجودات عن طريق مقارنة القيمة المحصلة مع القيمة الدفترية ويتم إدراج الناتج ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

ج) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يكون هناك انخفاض في قيمة الأصل المالي إذا زادت قيمته الدفترية عن قيمته الاستردادية المقدرة. إن القيمة الاستردادية للأصل هي القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، أيهما أعلى. إن صافي سعر البيع هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أحد الموجودات على أسس تجارية متكافئة. إن قيمة الاستخدام هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي من المتوقع أن تنشأ عن الاستخدام المستمر للموجودات ومن بيعها في نهاية أعمارها الإنتاجية. في تاريخ كل بيان مالي، يتم إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المتشابهة. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم إدراج خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تبويب الموجودات لأدنى مستوى يمكن تحديده عند وجود تدفقات نقدية بشكل مستقل لتلك المجموعة من الموجودات (وحدات إنتاج النقد) لغرض اختبار انخفاض القيمة.

إن خسائر انخفاض القيمة التي تتكبدها وحدات إنتاج النقد تخفض أولاً القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة لوحدة إنتاج النقد. ويتم تحميل أي خسارة متبقية ناتجة عن الانخفاض في القيمة بالتناسب مع الموجودات الأخرى في وحدة إنتاج النقد. باستثناء الشهرة، يتم إعادة تقييم جميع الموجودات لاحقاً لتحديد ما إذا كانت قد اختفت مؤشرات وجود خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً. يتم عكس أعباء الانخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الاستردادية لوحدة إنتاج النقد قيمته الدفترية.

د) النقد والنقد المعادل

يتم تصنيف النقد بالصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل التي لا تزيد فترة استحقاقها الأصلية عن ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع في بيان التدفقات النقدية تحت بند النقد والنقد المعادل.

هـ) تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المادي المستلم أو المستحق ويتكون من البنود التالية:

- تتكون دفعات القدرة الإنتاجية للطاقة والمياه التي تتضمن مكون رأسمالي ثابت ومكون تشغيل وصيانة ثابت.
- تتكون دفعات إنتاج الكهرباء والمياه التي تتضمن مكون تعديل الوقود ومكون تشغيل وصيانة متغير.

إن الإيرادات ذات الصلة هي:

- إيرادات التمويل عندما تكون الشركة هي الطرف المؤجر وإيرادات الخدمات.
- الإيرادات المتعلقة بأنشطة التشغيل والصيانة.

إيرادات التمويل عندما تكون الشركة هي الطرف المؤجر وإيرادات الخدمات

يتم توزيع دفعات القدرة الإنتاجية التي تغطي مكونات رأس المال الثابت، على أساس قيمهم العادلة النسبية، بين الحد الأدنى لدفعات الإيجار (التي تشمل مدفوعات رأسمالية تتعلق بتوفير معدات المحطة وإيرادات التمويل) وإيرادات الخدمات. إن إيرادات الفائدة على عقد التأجير التمويلي، بالنسبة لمكونات رأس المال الثابت المعترف به ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، تعتبر جزءاً من الحد الأدنى لدفعات الإيجار ومُسجلة على النحو المفصّل عنه في إيضاح 6 (ح). يتم تسجيل إيرادات الخدمات، في الفترة التي تتحقق فيها هذه الإيرادات، بالقيمة العادلة لأداء الشركة في كل فترة وفقاً للعقد.

الإيرادات المتعلقة بأنشطة التشغيل والصيانة

يتم الاعتراف بالإيرادات، الناتجة من دفعات القدرة الإنتاجية للطاقة والمياه التي تغطي رسوم التشغيل والصيانة الثابتة ودفعات إنتاج الكهرباء والمياه التي تغطي التعديلات على الوقود ورسوم التشغيل والصيانة المتغيرة، على أساس الاستحقاق المحاسبي، عندما يتم تقديم الخدمات وتحويل السيطرة على الخدمات.

إيرادات الفوائد

تستحق إيرادات الفوائد على أساس العائد الفعلي وهو المعدل الذي يخضم المتحصلات النقدية المستقبلية المتوقعة من خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى مقدار صافي القيمة الدفترية لذلك للأصل.

و) مخصصات المطلوبات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون من المحتمل، نتيجة لأحداث سابقة، طلب تدفق موارد اقتصادية لتسوية التزام قانوني حالي أو متوقع، مع إمكانية تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

ز) تكاليف الاقتراض

يتم رسملة الفوائد على القروض المتكبدة لتمويل إنشاء ممتلكات وآلات ومعدات كجزء من تكلفتها خلال المدة المطلوب فيها إنجاز عملية الإنشاء. ويتم تسجيل كافة تكاليف الفوائد الأخرى كمصروفات للفترة التي تم تكبدها فيها.

ح) عقود التأجير

المحاسبة عن الترتيبات التي تحتوي على عقد تأجير

"تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4: تحديد ما إذا كان ترتيب يحتوي على عقد تأجير" يتعلق بتحديد الخدمات وعقود البيع أو الشراء التي تعتمد على مفاوضات (أخذ المنتج أو دفع الغرامة) والتي لا تتخذ الشكل القانوني لعقد تأجير ولكن تنقل حقاً للعملاء والموردين باستخدام أصل أو مجموعة من الموجودات مقابل دفعة أو سلسلة دفعات ثابتة. إن العقود التي تلبى هذه المعايير تُعرف إما بعقود تأجير تشغيلي أو تمويلي.

عندما تحدد الشركة أن هناك اتفاقية طويلة الأجل لتحويل الكهرباء وشراء المياه سوف تحتوي أو تحتوي بالفعل على عقد تأجير، وعندما يمتلك المشتري المخاطر والمنافع الرئيسية العرضية لملكية المحطة ذات الصلة من خلال ترتيباته التعاقدية مع الشركة؛ يتم اعتبار الترتيب على أنه عقد تأجير تمويلي عندما تكون الشركة هي الطرف المؤجر ويكون العميل هو الطرف المستأجر، ويتم الاعتراف بالتمويل المستحق ليعكس التمويل الذي تمنحه الشركة.

كما هو مبين في إيضاح 3 (هـ)، يتم توزيع دفعات القدرة الإنتاجية التي تغطي مكونات رأس المال الثابت، على أساس قيمهم العادلة، بين الحد الأدنى لدفعات الإيجار (التي تشمل مدفوعات رأسمالية تتعلق بتوفير معدات المحطة وإيرادات التمويل) وإيرادات الخدمات التي تمثل تلك الدفعات غير المتضمنة في الحد الأدنى لدفعات الإيجار. يتم تسجيل إيرادات التمويل كإيرادات باستخدام سعر الفائدة بالسوق وذلك لتوفير معدل عائد دوري ثابت على صافي الاستثمار في كل فترة.

تصنيف عقد التأجير

يتم تصنيف عقود التأجير إما كعقود تأجير تمويلي أو عقود تأجير تشغيلي. يتم تعريف عقد التأجير التمويلي بأنه عقد يحول بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل ذي الصلة إلى المستأجر. ويتم تصنيف كافة عقود التأجير التي لا تلبى متطلبات تعريف عقد التأجير التمويلي كعقود تأجير تشغيلي. إن العوامل الرئيسية التي تراعيها الشركة في تقييم ما إذا نتج عن عقد التأجير انتقال كامل لكافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل تتمثل في تحديد إمكانية انتقال ملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كان للمستأجر حق خيار شراء الأصل، وكذلك الشروط المطبقة لممارسة هذا الحق إن كان الأمر كذلك، وعندما تكون مدة عقد التأجير تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل، وإذا كانت الأصول المؤجرة ذات طبيعة خاصة وإذا بلغت القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار فعلياً على الأقل كامل القيمة العادلة للأصل المؤجر.

عقد تأجير تمويلي – عندما تكون الشركة هي الطرف المؤجر

عند بدء مدة الإيجار، يتم تسجيل عقود التأجير التمويلي بالمبالغ التي تعادل القيمة العادلة للأصل المؤجر أو القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار، أيهما أقل.

عقد تأجير تشغيلي – عندما تكون الشركة هي الطرف المستأجر

يتم تصنيف عقود تأجير الموجودات التي يحتفظ المؤجر بموجبها بكافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية أصل كعقود تأجير تشغيلي. ويتم تحميل المدفوعات بموجب عقود التأجير التشغيلي على بيان الأرباح أو الخسائر بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار.

(ط) معاملات العملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بتاريخ بيان المركز المالي إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. يتم إدراج الفروق الناتجة عن الترجمة في بيان الربح أو الخسارة.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية يتم ترجمتها وفقاً لأسعار الصرف بتاريخ المعاملة.

يتم إعادة ترجمة الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بعملات أجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة إلى عملة التعامل وفقاً لأسعار الصرف بتاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج فروق الصرف للعملات الأجنبية الناتجة عن إعادة الترجمة في بيان الربح أو الخسارة.

يتم ترجمة موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. يتم ترجمة إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي باستخدام متوسط أسعار الصرف للسنة الحالية. ويتم إدراج فروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها ضمن بند احتياطي ترجمة العملات الأجنبية في حقوق الملكية.

لغرض عرض هذه البيانات المالية، تم عرض موجودات ومطلوبات المجموعة بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للسنة، إلا إذا تقلبت أسعار الصرف بشكل كبير خلال تلك السنة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات. ويتم إدراج الفروق الناتجة، إن وجدت، في الدخل الشامل الآخر وتعرض في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

عند بيع العمليات الأجنبية التي تخضع لتلك السيطرة، ينتج عن ذلك فقد التأثير الهام أو فقد السيطرة المشتركة، يتم إعادة تصنيف المبلغ التراكمي المدرج ضمن احتياطي ترجمة عمليات أجنبية إلى الربح أو الخسارة كجزء من ربح أو خسارة البيع. عندما تقوم المجموعة ببيع جزء من حصتها في شركة تابعة والتي تشمل العمليات الأجنبية مع الاحتفاظ بالسيطرة، فإنه يعاد تصنيف النسبة ذات الصلة بالمبلغ التراكمي ضمن الحصص غير المسيطرة.

(ي) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يستحق الموظفون مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل الكويتي على أساس مدة الخدمة المتراكمة وآخر راتب والعلاوات المدفوعة الأخرى. تُستحق التكاليف المتوقعة لهذه المنافع على مدار مدة الخدمة.
الموظفون الكويتيون

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحميل حصة الشركة من المساهمات في هذا النظام وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة على بيان الأرباح أو الخسائر في السنة التي تتعلق بها.

(ك) القيم العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول الشركة إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

تستخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي تتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل القيمة العادلة، كما هو مبين أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأقل التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1 – تعتبر المدخلات هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة والتي يكون دخولها متاحاً للمنشأة كما في تاريخ القياس؛

المستوى 2 – تعتبر المدخلات، بخلاف الأسعار المعلنة والمتضمنة في المستوى 1، ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3 – تعتبر المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشط، يتم تحديد قيمتها العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المشابهة أو التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو نماذج التقييم الأخرى الملائمة أو باستخدام الأسعار المعلنة من قبل الوسطاء.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي السائد في السوق لأدوات مالية مماثلة.

وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، عند عدم القدرة على تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة، يدرج الاستثمار بالتكلفة.

عند قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي، يتم مراعاة قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو بيعه لمشارك آخر في السوق سوف يقوم باستخدام الأصل بأفضل وأمثل استخدام له.

أما بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، فإن الشركة تحدد ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ولغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت الشركة فئات للموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

ل) الضرائب

تتكون ضريبة الربح أو الخسارة عن الفترة من ضرائب حالية ومؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، إلا في حالة ارتباطها ببند معترف بها مباشرة في حقوق الملكية، وهو ما يترتب عليه الاعتراف بالضريبة في بيان الدخل الشامل الآخر.

الضريبة الحالية

إن الضريبة الحالية هي المبلغ المتوقع للضريبة المستحقة أو القابلة للاسترداد عن الربح الخاضع للضريبة أو الخسارة الضريبية للفترة، باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي ستطبق على الأرباح بتاريخ بيان المركز المالي، وأي تعديل على الضريبة المستحقة فيما يتعلق بالفترة السابقة.

يختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح الناتج من الأنشطة الاعتيادية قبل الضريبة، كما هو موضح عنه بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، نظراً لأنه يستبعد بنود الدخل أو المصروف الخاضعة للضريبة أو القابلة للاستقطاع في فترات أخرى. ويتضمن ذلك أثر الاستقطاعات الضريبية المسموح بها، وكذلك تستثنى البنود التي لا يمكن خضوعها للضريبة وغير القابلة للاستقطاع.

الضريبة المؤجلة

إن الضريبة المؤجلة هي المبلغ المتوقع للضريبة المستحقة أو الممكن استردادها بخصوص الفروق بين المبالغ المسجلة للأصول والالتزامات في البيانات المالية ووعاء الضريبة المقابلة المستخدم في احتساب الربح الخاضع للضريبة ويتم المحاسبة عنه باستخدام طريقة التزام بيان المركز المالي. يتم قياس الضريبة المؤجلة على أساس غير مخصوم باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي ستطبق على الأرباح بتاريخ بيان المركز المالي؛ أو المتوقع تطبيقها في الفترة التي يتم فيها تحقق أصل الضريبة المؤجلة أو سداد التزام الضريبة المؤجلة.

يتم الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة ويتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع إلى الحد الذي يحتمل معه توافر أرباح خاضعة للضريبة والتي يمكن مقابلتها استخدام تلك الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع.

يتم شطب أصول والتزامات الضريبة المؤجلة حينما يكون هناك حق ملزم قانوناً لتعويض أصول الضريبة الحالية مقابل التزامات الضريبة الحالية وحينما تتعلق بضرائب الدخل المفروضة من قبل نفس السلطات الضريبية وتنوي المجموعة تسوية التزاماتها وأصولها مقابل الضريبة الحالية على أساس الصافي.

م) الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر على المبالغ الواردة في هذه البيانات المالية، حيث أن المبالغ الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات. كما يتطلب من الإدارة ممارسة أحكامها عند تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة. إن الأمور التي تتخللها درجة عالية من الأحكام أو تلك التي يكون فيها للتقديرات والافتراضات أثراً جوهرياً على المبالغ المسجلة في هذه البيانات المالية موضح عنها أدناه:

انخفاض قيمة الموجودات المالية والموجودات غير المالية

تقوم الشركة بمراجعة موجوداتها لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص مقابل الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يتعين على الإدارة اتخاذ القرار المناسب بشأن تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وذلك عند تحديد أي مخصصات مطلوبة. تستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات بشأن عدة عوامل تتضمن درجات مختلفة من الحكم وعدم التأكد.

القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط باستخدام أساليب التقييم. تستخدم الشركة أحكامها لاختيار مجموعة متنوعة من الأساليب فضلاً عن وضع افتراضات تستند بشكل رئيسي إلى ظروف السوق في نهاية كل فترة تقرير.

الحد الأدنى لدفعات الإيجار

يتم تقدير الحد الأدنى لدفعات الإيجار من اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه استناداً إلى التوقعات المحتملة لصافي سعة الكهرباء والمياه ومؤشرات أسعار المنتج الأمريكي، ومؤشرات أسعار المستهلك الكويتي على مدى فترة خمسة وعشرين عاماً.

تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار وتصنيف عقد الإيجار

قامت الإدارة بتطبيق إرشادات تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 "تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار". استناداً إلى تقييم الإدارة، تعتبر اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه المبرمة مع وزارة الكهرباء والماء كعقد إيجار ضمن سياق تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 وتم تصنيفها كعقد إيجار بموجب معيار المحاسبة الدولي 17، نظراً لتحويل كافة المخاطر الجوهرية ومنافع الملكية إلى وزارة الكهرباء والماء بتاريخ التشغيل التجاري للمشروع وهو تاريخ بدء مدة عقد الإيجار. ويتمثل أساس هذا الاستنتاج في أن اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه تمثل الجزء الأكبر من العمر الإنتاجي للمحطة، كما أن القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار تعادل إلى حد كبير القيمة العادلة للمحطة عند بدء عقد الإيجار.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يتضمن قياس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالموجودات المالية تقديرات معقدة. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى الشركة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها. تشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة لاحتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر والمخاطر في حالة التعثر.

إن احتمالات التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. قد يقع التعثر فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة، في حالة عدم استبعاد الأصل المالي سابقاً واستمرار إدراجه في المحفظة.

إن قيمة التعرض عند التعثر تتمثل في تقدير المخاطر المحتمل مواجهتها عند وقوع تعثر في المستقبل اخذاً في الاعتبار التغييرات المتوقعة في المخاطر بعد تاريخ البيانات المالية، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والربح سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد أو خلاف ذلك، والانخفاض المتوقع في التسهيلات التي تلتزم بها الشركة.

إن معدل الخسارة عند التعثر هو تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع تعثر في السداد في وقت معين.

(ن) معايير صادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد

هناك عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2019، ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة في إعداد هذه البيانات المالية. نوضح أدناه المعايير ذات الصلة بالشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 – عقود التأجير

يتعين على الشركة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير اعتبارًا من 1 يناير 2019.

يُقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 16 نموذجًا فرديًا مسجلًا ضمن الميزانية العمومية لدى المستأجرين. يقوم المستأجر بتسجيل الحق باستخدام الأصل الذي يُمثل الحق باستخدام الأصل المتضمن ومطلوبات الأصل التي تمثل الالتزام بتقديم دفعات التأجير. هنالك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة. تظل محاسبة المؤجر مشابهة للمعيار الحالي – أي أن المؤجر يستمر بتصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي وتشغيلي.

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 التعليمات الحالية لعقود التأجير بما فيها معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التأجير وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على عقود تأجير وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15 عقود التأجير التشغيلي – الحوافز وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27 تقييم وجود المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد التأجير.

الانتقال

تنوي الشركة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بشكل مبدئي بتاريخ 1 يناير 2019، باستخدام طريقة الأثر الرجعي المعدل. وبالتالي، سوف يتم الاعتراف بالأثر التراكمي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في 1 يناير 2019، في حال طلب ذلك، دون إعادة إدراج المعلومات المقارنة.

تنوي الشركة تطبيق الوسائل العملية للإبقاء على تعريف عقد التأجير عند الانتقال. ويعني هذا الأمر أن الشركة سوف تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية على جميع العقود المبرمة قبل 1 يناير 2019 والمحددة كعقود تأجير وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 17 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4.

ليس من المتوقع أن يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 تأثيرًا جوهريًا على المبالغ المفصح عنها والإفصاحات الواردة في البيانات المالية للشركة فيما يتعلق بعقود التأجير التشغيلي. سوف يتم إدخال إفصاحات إضافية ضمن البيانات المالية عندما تصبح هذه المعايير والتنقيحات والتعديلات سارية المفعول.

معايير أخرى

ليس من المتوقع أن يكون للمعايير والتفسيرات المعدلة التالية، التي صدرت ولكن لم تسر بعد، أي تأثير جوهري على البيانات المالية:

- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 – حالة عدم التأكد بشأن معالجات ضريبة الدخل.
- تعديلات الخطط أو الاختصار أو التسوية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2015 – 2017 – معايير مختلفة.
- تعديلات على الإشارات إلى الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية للتقارير المالية.

4. النقد والأرصدة لدى البنوك

2018	2017	
دينار كويتي	دينار كويتي	
860	889	النقد بالصندوق
4,514,510	466,725	النقد لدى البنوك
41,337,828	29,933,134	ودائع
45,853,198	30,400,748	النقد والنقد المعدل طبقاً لبيان التدفقات النقدية

إن الودائع قصيرة الأجل مقومة بالدولار الأمريكي ومودعة لدى بنك أجنبي وتحمل معدل فائدة فعلي يتراوح من 2.37% إلى 2.60% (2017: من 1.33% إلى 1.63%) سنوياً.

5. مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى

2018	2017	
دينار كويتي	دينار كويتي	
4,223,060	10,325,077	مدينون تجاريون
-	(160,000)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
4,223,060	10,165,077	إيرادات عقود
4,524,445	5,148,396	أصل الضريبة المؤجلة
1,237,320	1,597,406	مدينو مطالبات تأمين
268,585	642,442	مصروفات مدفوعة مقدماً
334,437	326,444	دفعة إيجار مقدمة إلى وزارة الكهرباء والماء
90,356	92,622	أرصدة مدينة أخرى
152,495	19,710	
10,830,698	17,992,097	

يبلغ متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعميل 60 يوماً. إن مبالغ المدينين التجاريين التي انقضت تاريخ استحقاقها غير محملة بالفائدة.

كما في 31 ديسمبر 2018، لم ينقضي تاريخ استحقاق مدينين تجاريين بقيمة 4,213,529 دينار كويتي ولم تنخفض قيمتها (2017: 5,043,966 دينار كويتي). انقضت تاريخ استحقاق أرصدة المدينين التجاريين البالغة 9,531 دينار كويتي (2017: 5,121,111 دينار كويتي) ولكن لم تنخفض قيمتها، حيث أن عمرها الإنتاجي أقل من ثلاثة أشهر. كما في 31 ديسمبر 2018، انقضت تاريخ استحقاق أرصدة المدينون التجاريون البالغة لا شيء (2017: 160,000 دينار كويتي) وتم تكوين مخصص لها بالكامل. إن جميع أرصدة المدينين التجاريين مقومة بالدينار الكويتي وتتمركز في دولة الكويت. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ بيان المركز المالي مفصّل عنه في إيضاح 18 من هذه البيانات المالية.

يتم الاعتراف بمصروف الضريبة المؤجلة المتعلق بالسنة الحالية في الدخل الشامل الآخر.

تمثل دفعة الإيجار المقدمة إجمالي تكلفة عقد الإيجار التشغيلي لاستئجار الأرض التي تم بناء المحطة عليها، وسوف يتم إطفائها على مدار فترة عقد الإيجار المقدرة بأربعين سنة.

6. مدينو عقود التأجير التمويلي

عقود التأجير التمويلي التي تكون فيها الشركة هي الطرف المؤجر.

يندرج هذا النوع من عقود التأجير ضمن نطاق تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 الذي يتضمن إرشادات حول تفسير معيار المحاسبة الدولي 17 والتي ينطبق على اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه على أساس أنها تمثل عقود لتحويل وبيع الطاقة يتم من خلالها نقل الحق الحصري في استخدام الأصل الإنتاجي.

قامت الشركة بتسجيل مديني عقود التأجير التمويلي على النحو التالي:

متحصلات الحد الأدنى لدفعات الإيجار 2018 دينار كويتي	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار 2018 دينار كويتي
37,771,342	36,659,531
150,885,841	127,929,755
676,638,536	326,480,508
865,295,719	491,069,794
(374,225,925)	-
491,069,794	491,069,794

المبالغ المستحقة بموجب عقود تأجير تمويلي
في غضون سنة واحدة
من سنتين إلى خمس سنوات
أكثر من 5 سنوات
الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية غير المخصصة
إيرادات تمويل غير مكتسبة
صافي الاستثمار في عقد تأجير تمويلي في 31 ديسمبر 2018

متحصلات الحد الأدنى لدفعات الإيجار 2017 دينار كويتي	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار 2017 دينار كويتي
37,408,001	36,303,095
150,292,570	120,293,463
712,045,470	342,966,307
899,746,041	499,562,865
(400,183,176)	-
499,562,865	499,562,865

المبالغ المستحقة بموجب عقود تأجير تمويلي
في غضون سنة واحدة
من سنتين إلى خمس سنوات
أكثر من 5 سنوات
الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية غير المخصصة
إيرادات تمويل غير مكتسبة
صافي الاستثمار في عقد تأجير تمويلي في 31 ديسمبر 2017

البنود المدرجة ضمن بيان المركز المالي:

2018 دينار كويتي	2017 دينار كويتي
11,027,221	10,171,603
480,042,573	489,391,262
491,069,794	499,562,865

الجزء المتداول
الجزء غير المتداول

يبلغ معدل الفائدة الوارد ضمن عقد التأجير التمويلي 5.5% (2017: 5.5%) سنوياً.

شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

7. ممتلكات وآلات ومعدات

الإجمالي	أثاث وتجهيزات	سيارات	أجهزة كمبيوتر	آلات ومعدات
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
-	-	-	-	-
124,372	-	122,446	1,926	-
202	-	199	3	-
124,574	-	122,645	1,929	-
385,430	460	42,822	1,049	341,099
(97)	-	-	(97)	-
1,833	2	577	10	1,244
511,740	462	166,044	2,891	342,343

التكلفة

كما في 1 يناير 2017
إضافات للسنة
احتياطي ترجمة عملات أجنبية
كما في 31 ديسمبر 2017
إضافات للسنة
استبعادات خلال السنة
احتياطي ترجمة عملات أجنبية
كما في 31 ديسمبر 2018

الاستهلاك المتراكم والانخفاض في القيمة

كما في 1 يناير 2017
المحمل للسنة
احتياطي ترجمة عملات أجنبية
كما في 31 ديسمبر 2017
المحمل للسنة
استبعادات
احتياطي ترجمة عملات أجنبية
كما في 31 ديسمبر 2018

-	-	-	-	-
24,913	-	24,661	252	-
41	-	41	-	-
24,954	-	24,702	252	-
61,859	91	53,053	857	7,858
(25)	-	-	(25)	-
311	-	278	4	29
87,099	91	78,033	1,088	7,887
424,641	371	88,011	1,803	334,456
99,620	-	97,943	1,677	-

القيمة الدفترية

كما في 31 ديسمبر 2018
كما في 31 ديسمبر 2017

8. دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

2017	2018
دينار كويتي	دينار كويتي
971,222	6,261
615,803	631,028
6,140,300	4,876,851
7,727,325	5,514,140

حسابات دائنة
دائنو محجوز ضمان
مستحقات ودائنون آخرون

9. معاملات مع الأطراف ذات الصلة

تعتبر الأطراف أنها ذات صلة إذا كان أحد الأطراف لديه سيطرة على الطرف الآخر أو بإمكانه ممارسة تأثيراً جوهرياً على الطرف الآخر فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات صلة منشآت يكون للشركة تأثيراً جوهرياً عليها والمساهمين الرئيسيين والمدراء وموظفي الإدارة العليا للمجموعة. إن الشركة لديها معاملات مع أطراف ذات صلة تتمثل في منشآت يمكن لبعض المساهمين ومدراء الشركة ممارسة تأثير جوهري عليها. وتضمن الشركة أن أسعار وشروط هذه المعاملات هي نفس الأسعار والشروط التي يراعيها مجلس إدارة الشركة عند التعامل مع أطراف أخرى ليست ذات صلة.

إن المبالغ المستحقة إلى الأطراف ذات الصلة ليست محملة بفائدة ولا يوجد تاريخ محدد لاستحقاقها.

فيما يلي معاملات وأرصدة الأطراف ذات الصلة المتضمنة في هذه البيانات المالية:

2017	2018
دينار كويتي	دينار كويتي
219,414	35,218
4,395,007	4,898,277
14,101,490	14,242,235
302,340	304,636

بيان المركز المالي
المستحق من الأطراف ذات الصلة

المستحق إلى الأطراف ذات الصلة

بيان الأرباح أو الخسائر
تكاليف التشغيل

مصاريف عمومية وإدارية

10. قروض لأجل

2017	2018
دينار كويتي	دينار كويتي
11,897,457	14,621,995
388,062,342	374,771,336
399,959,799	389,393,331

الجزء المتداول
الجزء غير المتداول

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
179,981,910	175,226,998	تسهيل بمبلغ 645 مليون دينار كويتي من بنك ياباني لمؤسسة دولية، ويحمل معدل فائدة متغير يعادل سعر الليبور زائداً 1.25% سنوياً.
78,992,060	76,905,183	تسهيل بمبلغ 283 مليون دينار كويتي من عدة مقرضين بموجب اتفاقية تسهيلات تغطي تأمين شركة نيبون للتصدير والاستثمار، ويحمل معدل فائدة متغير يعادل سعر الليبور زائداً 1.1%-1.3% سنوياً.
140,985,829	137,261,150	تسهيل بمبلغ 505 مليون دينار كويتي من عدة مقرضين بموجب اتفاقية تسهيلات تجارية، ويحمل معدل فائدة متغير يعادل سعر الليبور زائداً 1.7%-2.55% سنوياً.
399,959,799	389,393,331	

تسدد هذه القروض على أقساط ربع سنوية ولها موعد استحقاق نهائي في نوفمبر 2036.

تنص اتفاقيات القروض على أن يتم ضمان القروض المذكورة أعلاه مقابل خطابات تنازل عن المديونيات والحقوق المتبقية بموجب اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه، بالإضافة إلى رهن أسهم الشركة. إن الالتزام المالي بموجب اتفاقيات القروض يتضمن المساهمة في حقوق ملكية الشركة التابعة بواقع 20% على الأقل من إجمالي تكلفة المشروع في تاريخ التشغيل التجاري للمشروع ومعدل تغطية الدين بواقع 1 : 1.05 بعد ذلك.

كما في 31 ديسمبر 2018، لم تقم الشركة بسحب تسهيلات رأس المال العامل قدرها 47 مليون دولار أمريكي (2017: 47 مليون دولار أمريكي).

11. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر من 1,100,000,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم (2016: 1,100,000,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم) (110,000,000 دينار كويتي) وهو مدفوع نقداً بالكامل.

12. الاحتياطي الإجمالي

وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، يتعين تحويل 10% من صافي الربح إلى الاحتياطي الإجمالي وبشكل سنوي حتى يصل رصيد هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. يجوز استعمال الاحتياطي الإجمالي فقط لتأمين توزيعات تصل إلى 5% من رأس المال كحد أقصى في السنوات التي لا تكون فيها الأرباح المرحلة كافية لهذا الغرض.

13. الاحتياطي الاختياري

في 25 إبريل 2018، تم الاتفاق على تحويل الرصيد الاختياري الي الأرباح المحتجزة ووقف التحويلات المستقبلية.

14. إيرادات من عقود مبرمة مع عملاء

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
27,729,526	27,230,548	إيرادات فوائد عقد تأجير تمويلي
11,952,821	12,453,938	إيرادات تشغيل وصيانة ثابتة
984,544	3,071,398	إيرادات إنتاج الكهرباء والمياه
5,532,922	8,424,945	متحصلات تكميلية وإيرادات خدمات
46,199,813	51,180,829	

15. تكاليف التشغيل

تتمثل تكاليف التشغيل الرئيسية في تكاليف تشغيل وصيانة المحطة.

16. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يمثل هذا البند حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والمحتسبة بواقع 1% من ربح السنة بعد التحويل إلى الاحتياطي الإجمالي وتسويات أخرى.

17. الزكاة

تمثل الزكاة الضرائب مستحقة لوزارة المالية بموجب قانون الزكاة رقم 46 لسنة 2006 وتحتسب بواقع 1% من ربح السنة بعد التحويل إلى الاحتياطي الإجمالي وتسويات أخرى.

18. الأدوات المالية – القيمة العادلة وإدارة المخاطر

القيمة العادلة

تستخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تستخدم الشركة مدخلات المستوى 2 من مستويات القيمة العادلة لقياس القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية والمستوى 3 من مستويات القيمة العادلة لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيم الدفترية اختلافاً جوهرياً عن قيمها العادلة.

إن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية السائلة أو لها فترة استحقاق قصيرة الأجل تعادل قيمتها العادلة. يستند هذا التقدير إلى مدخلات المستوى 3، مع معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة باعتباره المدخل الأكثر أهمية.

عوامل المخاطر المالية

إن استخدام الشركة للأدوات المالية يعرضها لمخاطر مالية عدة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. تقوم الشركة بمراجعة تعرضها للمخاطر بشكل مستمر وذلك للحد منها إلى مستويات مقبولة. إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الشركة مبينة أدناه:

أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتكون بشكل رئيسي من الودائع البنكية والمدنيين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى والمبالغ المستحقة من الطرف ذي الصلة ومدينو عقود التأجير التمويلي. تدير الشركة مخاطر الائتمان عن طريق إيداع النقد لدى مؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية عالية والتعامل بشكل رئيسي مع أطراف مقابلة ذات سمعة جيدة. إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين التجاريين محدودة نظراً لأن جميع مبالغ المدينين التجاريين مستحقة من وزارة الكهرباء والماء.

التعرض لمخاطر الائتمان

إن القيمة الدفترية للموجودات المالية التالية تمثل الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان:

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018
دينار كويتي	دينار كويتي
30,400,748	45,853,198
17,992,097	10,830,698
219,414	35,218
499,562,865	491,069,794

النقد والأرصدة لدى البنوك
مدينو تجاريين وأرصدة مدينة أخرى
المستحق من الأطراف ذات الصلة
مدينو عقود تأجير تمويلي

كما في 31 ديسمبر 2018، انخفضت قيمة الموجودات البالغة لا شيء (31 ديسمبر 2017: 160,000 دينار كويتي) وتم تكوين مخصص مقابلها بالكامل.

فيما يلي تسوية مخصص الانخفاض في القيمة:

2017	2018
دينار كويتي	دينار كويتي
-	160,000
-	(79,942)
-	(80,058)
160,000	-
160,000	-

الرصيد الافتتاحي - 1 يناير
شطب ديون معدومة غير محصلة
عكس مخصص انخفاض القيمة
المحمل للسنة
الرصيد الختامي - 31 ديسمبر

الأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل

إن الأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل محتفظ بها لدى أطراف مقابلة متمثلة في بنوك ومؤسسات مالية ذات تصنيف ائتمان عالٍ. ترى الشركة أن أرصدها لدى البنوك ذات مخاطر ائتمان منخفضة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة. تم قياس الانخفاض في قيمة الأرصدة لدى البنوك على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا باستخدام احتمالية التعثر في السداد. إن النقد والنقد المعادل محتفظ به لدى بنوك مصنفة ما بين A إلى A+ بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية. إن الأثر المالي لخسارة الائتمان المتوقعة غير جوهري على البيانات المالية في المجلد.

مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى ومدينو عقود تأجير تمويلي

تنشأ أرصدة المدينين التجاريين ومدينو عقود التأجير التمويلي نتيجة التعامل مع عميل واحد؛ وهو وزارة الكهرباء والماء في دولة الكويت. إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالمدينين التجاريين ومدينو عقود التأجير التمويلي تعتبر منخفضة للغاية نظرًا لارتباطها بمخاطر سيادية. قامت الشركة باحتساب خسارة الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهرًا فيما يتعلق بالمدينين التجاريين ومدينو عقود التأجير التمويلي باستخدام احتمالية التعثر في السداد المشتقة من المخاطر المقابلة وبعض عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى ذات الصلة. كان تأثير خسارة الائتمان المتوقعة غير جوهري على البيانات المالية في المجلد.

المستحق من الأطراف ذات الصلة

يتم إبرام المعاملات مع الأطراف ذات الصلة على أساس العقد القائم على المفاوضات. إن الأطراف ذات الصلة هي أطراف ذات تصنيف ائتمان عالٍ وسمعة حسنة في السوق. تم قياس الانخفاض في قيمة المستحق من الطرف ذي الصلة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الفترة. ترى الشركة أن هذه الأرصدة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة استنادًا إلى التجارب السابقة. كما في 31 ديسمبر 2018، لم تنخفض قيمة هذه الأرصدة ولم ينقض تاريخ استحقاقها.

(ب) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الشركة لصعوبات في جمع الأموال لتلبية الارتباطات المصاحبة للمطلوبات المالية. إن نهج الشركة لإدارة مخاطر السيولة يتمثل في التأكد قدر الإمكان من أنها تمتلك دائمًا السيولة الكافية للوفاء بمطلوباتها عند حلول موعد استحقاقها، في كل من الظروف العادية والصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو التسبب في إلحاق الضرر بسمعة الشركة. يتم إدارة السيولة من خلال التأكد بشكل دوري من توافر النقد الكافي لتلبية أي ارتباطات مستقبلية. لا تعتبر الشركة نفسها معرضة لمخاطر جوهريّة فيما يتعلق بالسيولة.

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية:

أقل من سنة واحدة	من سنة واحدة إلى سنتين	من سنتين إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
				في 31 ديسمبر 2018
5,514,140	-	-	-	دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
4,898,277	-	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
30,456,715	61,914,557	91,622,860	370,435,939	قروض لأجل
7,758,443	14,653,834	19,151,892	31,555,331	مطلوبات مالية مشتقة
<u>48,627,575</u>	<u>76,568,391</u>	<u>110,774,752</u>	<u>401,991,270</u>	
				في 31 ديسمبر 2017
7,727,325	-	-	-	دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
4,395,007	-	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
23,260,958	51,772,606	79,618,852	371,488,441	قروض لأجل
11,979,744	9,814,090	21,680,640	49,339,300	مطلوبات مالية مشتقة
<u>47,363,034</u>	<u>61,586,696</u>	<u>101,299,492</u>	<u>420,827,741</u>	

(ج) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة للتغيرات في الأسعار السوقية. تتألف مخاطر أسعار السوق من ثلاثة أنواع من المخاطر، وهي مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسعار الأخرى.

(د) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

(هـ) مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة السوقية.

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة بالنسبة للشركة من الودائع البنكية قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل. إن القروض الصادرة بأسعار فائدة متغيرة تعبرض الشركة لمخاطر أسعار فائدة التدفقات النقدية. إن قروض الشركة ذات أسعار فائدة متغيرة مقومة بشكل رئيسي بالدولار الأمريكي.

تدير الشركة هذه المخاطر من خلال التحوط قروضها طويلة الأجل باستخدام مبادلات معدلات فائدة ثابتة ومتغيرة. إن مبادلات معدلات الفائدة لها الأثر الاقتصادي الناتج من تحويل القروض من معدلات متغيرة إلى معدلات ثابتة وعليه فإن التعرض لمعدلات فائدة التدفقات النقدية محدود.

كما في 31 ديسمبر 2018، إذا زادت / انخفضت أسعار الفائدة بنسبة 0.5% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فسيكون الدخل الشامل الآخر أقل / أكثر بمبلغ 2,049,607 دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 2,249,485 دينار كويتي).

(و) مخاطر الأسعار الأخرى

تتمثل مخاطر الأسعار الأخرى في تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في الأسعار السوقية للأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل محدودة بالنسبة لاستثمار فردي أو الجهة المصدرة أو كافة العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. لا تتعرض الشركة بصورة جوهرية لمخاطر أسعار الأسهم باعتبارها لا تملك أية استثمارات في أدوات حقوق ملكية.

19. حساب احتياطي التحوط والمطلوبات المالية المشتقة

في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال، تستخدم الشركة مشتقات الأدوات المالية وتتمثل في مبادلات أسعار الفائدة لإدارة تعرضها للتقلبات في أسعار الفائدة. إن الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين تستند فيها المدفوعات إلى حركات الأسعار في واحد أو أكثر من الأدوات المالية الرئيسية أو في معدلات أو مؤشرات السوق المرجعية. إن مبادلات معدلات الفائدة هي عبارة عن اتفاقات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة استناداً إلى القيمة الاسمية لعملة واحدة ولفترة ثابتة.

وفقاً لشروط الاتفاقية العامة المبرمة مع المقرضين، فإن الشركة مطالبة بمبادلة معدل الفائدة المتغير والمستحق على القروض بسعر فائدة ثابت من خلال مبادلات أسعار الفائدة. وعليه، فقد قامت الشركة بإبرام عدة مبادلات لمعدلات الفائدة اعتباراً من يناير 2014 وحتى أغسطس 2036 لتحوط مدفوعات سعر الفائدة المتغير على الدين القائم وإصدارات الدين المستقبلية. وقد تم تصنيفها كتحوطات للتدفقات النقدية وقد تم إدراج الزيادة في القيمة العادلة لمبادلات أسعار الفائدة الحالية كما في 31 ديسمبر 2018 والبالغة 17,847,648 دينار كويتي (2017: 382,129 دينار كويتي) في الدخل الشامل الآخر وتم تصنيفها كاحتياطي تحوط في حقوق الملكية بالصافي من الضريبة المؤجلة ذات الصلة. وسيتم إدراج هذا الانخفاض في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة في نفس الفترات التي يؤثر خلالها بند التحوط على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية بالإضافة إلى القيم الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق. تمثل القيم الاسمية المبالغ التي يتم تطبيق سعر أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها ولا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المرتبطة بمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان لتلك الأدوات.

يتم تقييم كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة على أساس بيانات السوق المقارنة.

2017	2018
دينار كويتي	دينار كويتي

399,306,592	374,963,916
-------------	-------------

مشتقات محتفظ بها للتحوط:

تحوطات التدفقات النقدية – مبادلات أسعار الفائدة
القيمة الاسمية
في 31 ديسمبر

2017	2018
دينار كويتي	دينار كويتي

(10,301,753)	(6,564,374)
--------------	-------------

(69,568,572)	(55,301,618)
--------------	--------------

(79,870,325)	(61,865,992)
--------------	--------------

1,597,406	1,237,320
-----------	-----------

(432,713)	(229,312)
-----------	-----------

(78,705,632)	(60,857,984)
--------------	--------------

تحوطات التدفقات النقدية – مبادلات أسعار الفائدة
القيمة العادلة السلبية
قصيرة الأجل
طويلة الأجل

الأصل الضريبي المؤجل
أثر ترجمة العملات الأجنبية

20. إدارة رأس المال

من أهم أهداف الشركة عند إدارة رأس المال تأمين قدرتها على الاستمرار في مزاولة نشاطها لتحقيق عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف المعنية الأخرى وتوفير الهيكل الأفضل لرأس المال لتخفيض تكلفة رأس المال.

وتماشياً مع غيرها في مجال الأعمال، تراقب الشركة رأس مالها على أساس معدل المديونية والذي يتم احتسابه على أساس قسمة صافي المديونية على إجمالي رأس المال. يتم احتساب صافي الدين على أساس إجمالي القروض ناقصاً النقد والنقد المعادل. في حين يتم احتساب إجمالي رأس المال كحقوق ملكية باستثناء احتياطي التحوط (كما هو موضح في بيان المركز المالي) زائداً صافي الديون.

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
399,959,799	389,393,331	إجمالي القروض
(30,400,748)	(45,853,198)	ناقصاً: النقد والنقد المعادل
369,559,051	343,540,133	صافي الدين
134,995,760	147,361,031	إجمالي حقوق الملكية (باستثناء احتياطي التحوط)
504,554,811	490,901,164	إجمالي رأس المال
%73	%70	معدل المديونية

يتم تصنيف القروض كقروض لأجل ومفصح عنها في إيضاح 10.

21. الالتزامات والمطلوبات المحتملة

ارتباطات التشغيل والصيانة

ترتبط الشركة باتفاقية تشغيل وصيانة مع شركة إي زد إن أو أند إم ذ.م.م، التي تقوم بموجبها بتشغيل وصيانة المحطة، وذلك مقابل رسوم تشغيل ثابتة ومتغيرة وافقت الشركة على دفعها، على أن يتم تعديلها بناءً على مؤشرات الأسعار.

بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة، بلغ الحد الأدنى للدفعات المستقبلية ما يلي:

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
14,394,262	14,190,080	في غضون سنة واحدة
76,810,316	73,300,158	من سنتين إلى خمس سنوات
338,399,731	297,736,215	أكثر من 5 سنوات
429,604,309	385,226,453	

22. المشتقات الضمنية

تشتمل كل من اتفاقية شراء المياه وتحويل الطاقة واتفاقية التشغيل والصيانة على مشتقات ضمنية تتمثل في تعديل الأسعار بسبب التضخم استناداً إلى مؤشرات الأسعار.

إن هذه المشتقات الضمنية غير منفصلة عن العقود الأصلية ولم يتم المحاسبة عنها كمشتقات مستقلة بذاتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 9، نظراً لأن الإدارة ترى أن الخصائص الاقتصادية والمخاطر المصاحبة للمشتقات الضمنية ترتبط بشكل كبير بالخصائص الاقتصادية ومخاطر العقود الأصلية.

23. الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة كأصل إلا عندما يكون تحقيقها مؤكداً بصورة كبيرة. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة كالالتزام إلا عندما يكون من المحتمل، نتيجة لأحداث سابقة، طلب تدفق موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

لا يوجد لدى الشركة أي التزامات محتملة في 31 ديسمبر 2018 (2017: لا شيء)